عقيدة النازى المالية

للدكتور جواد على

سمّيت سياسة الوطنية الاشتراكية المالية وآراءها الاقتصادية (عقيدة) ؛ لأن الهتلرية لا تعتقد بالنظريات العلمية ، ولا تعترف بالقواعد التجارية التى تسير عليها الدول الأخرى ؛ بل تدين بعقائد ثابتة مكتوبة ونصوص تخضع لها ولا تحيد عنها : هى نصوص العنصرية والدم والأرض Blut und Boden .وهى المفتاح لكل حضارة أو مدنية فى العالم ، والتجارة والثروة من نتائج الحضارة البشرية ، والحضارة البشرية Kultur هى المظهر الخارجى للعامل الداخلى الأساسى المختفى : الدماء

لذلك فاقتصاديات شعب مرتبطة بقوته وبسلامة العنصرية من الامتزاج بالدم الأجنبى الدخيل[1]. والروح التى تكون فى كل جسم ، كما أنها فى كل أمة ، هى التى تغيّر اقتصاديات أمة وتكيفها حسبما تريد ؛ لا الإنتاج كما هو مذهب كارل ماركس إذ يقول : « غيروا الإنتاج تغيروا البشر[2] » . ولا المادية كما عليه البلشفية وأصحاب المادة ؛ والروح ليست من قبيل الأحلام أو الأفكار أو الاصطلاحات العلمية أو بالمعنى الذى ورد فى فلسفة أفلاطون ؛ بل هى حقيقة واقعة لا شك فيها ، عاملها الدم لا التفكير البارد فقط[3]

وبما أن لكل شعب روحية خاصة وعقلية تميزه عن عقليات الشعوب الأخرى ، فاقتصاديات كل أمة ونظمها التجارية يجب أن تكون وفق نظمها وقواعدها السياسية والعقائد الاجتماعية والتاريخية وآرائها الثقافية العالية . وعلى ذلك يجب أن نجعل القواعد الاقتصادية وأساليبها خاضعة لمصلحة جماعة الأمة Volks-gemeinschaft والدولة ، لا أن نجعل الاقتصاد خاضعاً لنظريات وقواعد عالية وأصول علمية وضعتها أدمغة العلماء بصورة مجردة نظرية لم تستند إلى قواعد العنصرية والظروف التى تحيط بكل أمة . فهى لذلك تضحك من كل علم يحاول وضع قواعد عامة مسلمة أو آراء أممية يجب السير عليها . وهى تفتخر بأنها ألغت نظريات العلم الشائعة اليوم واتخذت قواعد مكتوبة وفق آرائها وعقيدتها[1] . وهى تحارب فكرة حرية التجارة وإلغاء الرسوم الكمركية ومبادئ « آدم سميث » و « ريكاردو » وجميع الـ Klassikern وهى بالجملة تقارب أصحاب فكرة حماية التجارة Patrioton فى فكرتها، وتحذو حذو مذهب الـ merkantilismus الذى يحاول أن يجعل الدولة المسيطرة على جميع اقتصاديات المملكة ومواردها التجارية[2]

ولكنها تختلف هنا عن الشيوعية والبلشفية فى نظرية إشراك الدولة فى المسائل الاقتصادية رأساً . فالوطنية الاشتراكية تريد كما تدعى حق الإشراف المطلق على سياسة الأمة الاقتصادية فتسيرها وفق مبادئها وآرائها ، فلا تتساهل مع كل متوان أو متجاهل لأنظمة النازى بواسطة القوانين التى تضعها والمحاضرات التى تلقيها على التجار وبواسطة الهيئات التجارية التى تعينها من بين رجال حزبها لا بطريقة الانتخاب وبواسطة هيئة وضع الأسعار التى يشرف عليها قوميسير الأسعار Preiskommisar إلا أنها لا ترى وجوب اشتراك الدولة فى البيع والشراء وإدارة المعامل والإنتاج رأساً ، ولو أنها تتدخل فى الحقيقة فى كل شىء ، ولها فى كل معمل أو محل رجل معين من قبل الحزب يسمى Cebmann بمثابة عين على كل عامل، وذلك ما يخالف مبدأ البلشفية والماركسية الذى يدير المعامل رأساً وكذلك الاقتصاديات الكبرى .

رأت الهتلرية أن خير حل لمشكلة العمل والعمال هو الاعتراف بمبدأ الملكية الشخصية والرأسمال Der Kapital ولكنها ترى أن صاحب المال أو العمل من جهة أخرى هو مدير ماله أو لمعمله أو قائداً يتصرف به وفق الأنظمة والقوانين والطرق الشرعية

(١) انظر كتاب Probleme des Deutschen Wirt schaftsle-bens, 1937 ص ١٦٠

(٢) انظر Hendrik de man و Der Somialismus als Kultur bewegung ص ٥

(٣) انظر Prombleme des D. W. L. 1937 ص ١٦١ ، ٣٧ ، ١٤

(١) انظر كتاب الوزير Dietrich Klagges و Reichtum und Somiale Gerechtigkeit 1933 ص ٢٤ وكتاب Deutsche Somyalis-ten am werk 1935 ص ١٤

(٢) انظر كتاب Friedrich Bülow و Wolkswirtschaftslehre be Kröner verlag ص ٨٦ وكذلك ص ١٠٠ ، ١٦٠

الشريفة ، فسمته Betriebsführer أى مدير محل ، ولم تسمه مالكاً إذ يتصرف المالك قانوناً كيف يشاء بينما سلب منه هذا الحق هنا . وعلى ذلك فوضع الأسعار والأجور وأوقات العمل وأسعار التصدير إلى الخارج أو البيع فى الداخل لم يعد من حق أصحاب المال بل من حق الحكومة فقط[1] . وكل من يحاول استغلال ماله عن طريق يخالف مبادئ النازية يكون نصيبه العقاب الصارم أو الإعدام لأنه خائن للأمة ولص خطير[2] . كما أن كل عامل رجل مؤتمن على العمل فعليه الإطاعة والخضوع لأنظمة العمال التى هى أنظمة الشعب والدولة وإطاعة أوامر من هو أعلى منه درجة، وكل مخالفة تكون عاقبتها العقاب الصارم أو الإعدام أيضاً

تعترف الهتلرية بالألمانية وحب الذات كصفات غريزية فى البشر، لذلك ترى مكافحتها بقاعدة « النفع العام قبل النفع الخاص Gemeinnutm vor Eigennutm » وهذه القاعدة تستدعى وضع تربية سياسية جديدة تكون أسسها مرتكزة على العواطف قبل التفكير وعلى الإطاعة قبل إدراك السبب أو الباعث وهو الطابع الحديث الذى تنطبع به فلسفة الوطنية الاشتراكية . ونظراً إلى ذلك وجب مراقبة الأرباح التى تدعو إلى كل مشكلة[3] وتخليص البشرية من عبودية الربا ، وذلك بجعل أصحاب المال تحت سيطرة سياسة الدولة رأساً لا الدولة تحت سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الذين يطلقون عليهم لقب Goldenen Internationale كما هو الشأن فى الدول الديمقراطية والأمريكية ، ولذلك يجعلون هؤلاء مصدر كل حب وبغض إلى الألمان ويتهمون هذه الدول بكونها تخضع للسياسة اليهودية التى تنتمى إلى هذه الطغمة[4]

ولإنقاذ الشعب والحكومة من عبودية الربا وجب تنظيم الأرباح على قاعدة « الربح على قدر العمل[1] والقضاء على بيوتات البيع الكبرى والشركات الاحتكارية وتقسيمها إلى محال صغيرة فنحو (١٠٠٠٠٠) اسكاف خير من وجود خمس شركات كبرى، لأن من طبيعة المحال الكبرى الميل إلى الأرباح دون الالتفات إلى التحسين[2] ، وبتخليص الفلاح من الديون . والفلاح هو رمز العنصر الشمالى الآرى وكل سياسة اقتصادية لا تستند إلى محصولات الأرض landwirtschaft تكون سبباً لهلاك الشعب وتدهوره. والتاريخ يرينا كما يقول هؤلاء أن سبب سقوط الشعوب هو إهمالها الزراعة ، وبسبب تقدم الصناعات الكبرى توسعت المدن وظهرت روح جديدة هى روحية المدن بأمراضها المختلفة وازدراء الفلاحة وسكان الأرض وهذا معناه الانحطاط الثقافى . لذلك كان من واجب الوطنية الاشتراكية مقاومة توسع المدن وإرجاع السكان إلى العمل فى الأراضى خارج المدن واتخاذ سياسة استيطان جديدة وإلغاء القوانين التى تجعل الفلاح فى عزلة عن أهل المدن أو أقل منهم ثقافة واجتماعاً، وتحويل المدنيين إلى شعبيين ؛ وبذلك تعود الحضارة البشرية والروح الجرمانية التى يحلم بها هتلر ، وتختفى الفروق الموجودة بين الشعب الواحد ، وتنفيذاً لهذه السياسة ترى وجوب الإشراف على بيع الأراضى وتوزيعها بحيث تضمن ما تراه بصورة عملية[3]

أما التجارة الخارجية للشعب فيجب أن تشرف عليها الدولة كذلك وتحدد أسعارها . وتقوم بذلك الدول فيما بينها بعقد معاهدات تجارية حسب رغبات الدول وحاجاتها لا على قواعد علم الاقتصاد ومبادئ حرية التجارة أو المبادئ المالية الأخرى، وتكتب هذه المعاهدات بلغات الدول المتعاقدة لا باللغة الفرنسية كما هو الشائع الآن[4] . وأساس هذه المعاهدات هو نظام المقايضة أو تبديل بضاعة ببضاعة ، وهو نظام تراه الوطنية الاشتراكية أكمل نظام طبيعى ، وقد كانت تتبعه قبل الحرب العظمى فسبب حصول التوتر الشديد فيما بينها وبين بريطانيا وهو الذى يدعو

(١) Friedrich Bülow و Volkswirtschaftslehre ص ١٦٤

(٢) Gottfried Feder و Das Programm der N. S. D. A. P. ص٩ . و Feder نذر هذا من أقدم الوطنيين الاشتراكيين والمفكرين فى جماعة هتلر وهو الشارح لنهج هتلر ولكنه لتطرفه فى آرائه لم يقدم فى الدوائر العليا حينما تسنم هتلر الحكم وظل معتزلا حتى الآن

(٣) انظر كتاب الاقتصادى الشهير الدكتور شاخت Dr. Hjalmar Schacht المسمى Grundsätme Deutscher wirtschaftspolitik 1932 ص ٩

(٤) انظر Herman Göring فى خطاباته المطبوعة سنة ١٩٣٨ ص ٢٦٢ وكذلك النهج نذر ص ٩

(١) انظر نفس المصادر

(٢) Das Programm ص ٤٥

(٣) Das Programm ص ١١

(٤) Rudolf Brinkmann و Wirtschaftspolitik aus national-momialistischen Kraftquell 1939 ص ١٥٠

إلى قلق الأمريكيين دائماً وخوفهم من تفوق التجارة الألمانية على أسواق أمريكا الجنوبية ، وذلك الذى تطلب منعه واتخاذ أساس الشراء الحر

ونظراً إلى أن ألمانيا فقيرة فى المواد الابتدائية فمن الواجب إيجاد مصادر لها فى الخارج وهى المستعمرات . وتقسم ألمانيا مبدئيا العالم إلى قسمين : أمم متحضرة مستهلكة ومصدرة، وأمم كتب عليها أن تشتغل لتزويد هذه البلاد المختارة. ولكن ما هى المقاييس التى تتخذ قاعدة فى الشراء ؟ الذهب أو الإنتاج ؟ إن خلو ألمانيا من الذهب يجعل هتلر يرفض قاعدة الذهب ويطعن فى البلاد التى تتعامل به. وإن النشاط Fleiss والعمل هما رأس المال فقط. وعلى ذلك فكل دولة تشتغل بنشاط وتكافح فى سبيل قوتها تكون هى المملكة الغنية فى العالم ، ولهذا وضع مشروعاً سماه مشروع أربع السنوات غايته الاعتماد على المنتجات الداخلية واستخراج كل ما يمكن من الأرض الألمانية بتفضيل كل ما هو ألمانى على غيره ولو كان أقل جودة وأردأ نوعاً . فالقطاط يجب أن يستخرج من مواد ألمانية صرفة ، وكذلك المسلوز والنفط والبنزين من الفحم الألمانى ، وكل مملكة تسد نقصها من الخارج فهى دولة منحطة متأخرة ؛ حتى قوائم الأكل يجب أن تكون ألمانية بحتة ، ولذلك تستخدم لجنة مشروع أربع السنوات كل ما لديها من وسائط فى سبيل إقناع الأمهات وخصوصاً المجاثر منهن بعدم شرب القهوة أو الشاى بكثرة ، وبعدم أكل الفشدة المحبوبة لدى المسنات على الأخص Sahne بإفراط اقتصاداً وحفظاً للنقد الألمانى من الذهاب إلى الخارج . ولكن ذلك ليس من السهولة بمكان، فقد اختفت الأقمشة الصوفية الجيدة من الأسواق الألمانية ، وظهرت عوضاً عنها الأقمشة الصوفية السللولوزية mell woll واختفت المنتجات المتينة ولكنها أخذت تنافس أحسن الأقمشه البريطانية فى الخارج ، وتنافس بضاعات الأمم الأخرى حتى فى أسواقها المحلية . كل ذلك لجر النقد الأجنبى إلى ألمانيا وتغطية العملة الورقية فيها[1]

مروان على
خريج جامعة هامبرك بالمانيا

(١) انظر كتاب هرمان جورنج ساعد هتلر الأول Hermann Göring Reden und aufsätme 1938 ص ٢٦٢

عبقرية الشريف الرضى

للدكتور زكى مبارك

ظهرت الطبعة الثانية من كتاب « عبقرية الشريف الرضى » فى رونق جميل ، وفى ورق فاخر ، برغم غلاء الورق ، رعايةً لمقام الشاعر العظيم الذى تفرد باجادة التعبير عن أوطار العزائم والأرواح والقلوب

وكتاب « عبقرية الشريف الرضى » هو فنّ مبتكر فى تشريح أغراض الشعراء ، وسيكون له تأثير شديد فى توجيه الدراسات الأدبية

وهو أيضاً صورة ناطقة لمشكلات العقل العربى والاسلامى فى النصف الثانى من القرن الرابع : فهو سناد المؤرخ ونبراس الأديب

وتمتاز الطبعة الجديدة بزيادات وتحقيقات تفصل فى شؤون طال حولها الخلاف

يقع هذا الكتاب فى جزأين كبيرين وثمنهما معاً ثلاثون قرشاً ، ويطلب من المكاتب الشهيرة فى البلاد العربية